

1269

## من وزير الاقتصاد والمالية

إلى

الموضوع: حول تسجيل عقد صفقة مشروع محطة تحلية مياه البحر بجزيرة  
المرجع: مكتوبكم بتاريخ 12 سبتمبر 2014

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع والذي ذكرتم بمقتضاه أنكم أبرمتم مع مجمع " " عقد صفقة موضوعها إحداث محطة لتحلية مياه البحر بجزيرة. وبيّنتم أن بدء الأشغال يستوجب القيام بإجراء تسجيل عقد الصفقة المذكور.

وباعتبار أن مجمع " " لم يقدّم بالإجراءات اللازمة للتمكّن من تحويل الأموال فإنّه يطلب إسناد مهلة لدفع معالم التسجيل. وتبعاً لذلك فقد طلبتم النظر في إمكانية إعطاء مجمع أكواليا المهلة المطلوبة أو النظر في إمكانية التوسع في تطبيق الفصل 68 مكرّر من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي.

وجواباً يشرفني إعلامكم بما يلي:

تخضع عقود الصفقات لمعلوم تسجيل نسبي محدد بـ 0,5% وذلك طبقاً لأحكام العدد 19 من الفصل 20 من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي كما تمت إضافته بمقتضى أحكام الفصل 50 من قانون المالية لسنة 2013.

ويمكن للصفقات التي تبرمها الدولة والجماعات العمومية والمؤسسات العمومية التي يكون أمر صرفها محاسباً عمومياً أن تنتفع بنظام دفع معالم التسجيل بالتقسيت ويكون ذلك بتسجيلها بالمعلوم الأدنى ويتعيّن على أمر الصرف أن يقوم بخصم مبلغ المعلوم النسبي المستوجب على أول مبلغ يؤدّن بصرفه بعنوان الصفقة وإذا لم يكن كافياً يتم الخصم من المبالغ المدفوعة لاحقاً.

وعلى هذا الأساس وبالنسبة إلى المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية والتي لا يكون أمر صرفها محاسباً عمومياً فإنه لا يمكن لها الانتفاع بنظام التسجيل بالتقسيت بعنوان الصفقات التي تبرمها ويبقى معلوم التسجيل النسبي المحدد بـ 0,5% مستوجباً عند تسجيل عقد الصفقة.

إلا أنه و في الحالة الخاصة وباعتبار أن عقد الصفقة المبرم بين الشركة  
هـ و مجمع يتعلّق بتوفير الماء الصالح للشرب لجزيرة "جربة" وكامل الجنوب  
الشرقي وفي إطار التسريع في انطلاق الأشغال وتسهيل عملية بدء المشروع فإنه يمكن استثنائيا  
تسجيل عقد الصفقة المبرم بين الشركة  
الأدنى المنصوص عليه بالفقرة I من الفصل 22 من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي في  
مرحلة أولى وذلك شريطة التزام الشركة  
النسبي على أول مبلغ تأذن بصرفه لمجمع  
وإن لم يكن كافيا على المبالغ المدفوعة لاحقا.  
و كتابيا بخصم المعلوم

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام

والسلام  
عن وزير الاقتصاد والمالية وتفويض منه  
الوزير العام للثروات  
والتشريع الجبائي  
الإمضاء: حسيبة جراد اللواتي